مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.٣ آب ٢٠١٧: ص ص١٥٨-١٨٣
DOI: 10.21928/juhd.20170820.06, e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

البيئة الاستثمارية في إقليم كوردستان العراق وأثرها في جذب الاستثمارات للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٦)

The investment environment in the Kurdistan region of Iraq and its effect on attracting investment for the time period (2006–2016)

م.ادريس رمضان حجي
قسم العلوم المالية والمصرفية / جامعة صلاح الدين
Lecturer Idrees Ramadhan Haji
Department of Banking and Finance - University of Salahaddin
E-mail:Idrees.haji@su.edu.krd

Curriculum Vitae (cv):

Idrees Ramadhan Haji
Lecturer in the Department of Banking and Finance - University of Salahaddin / Erbil

- **Certificates obtained**:

Bachelor of Economics - University of Salahaddin / Erbil in 2002-2003
Master in Economic Sciences - Faculty of Business and Economics - University of Salahaddin / Erbil in 2006

- **Experience**:

-Decision Sciences Department of Finance and Banking
-Responsible Unit Continuing Education
- Member of the faculty in the College of Business and Economics / University of Salahaddin / Erbil

- **Completed books and research (published and accepted for publication)**:

-A book entitled determinants of foreign direct investment in the territory of Kurdistan / Iraq
-A book entitled (the importance of water resources in the Kurdistan Region).
-Dissemination of research in the Journal of Dohuk University - No. 11 of 2008
-Dissemination of research in the journal Zanko - Salahaddin University / Erbil for the year 2008
-Deployment of a joint research in the Journal of the University of Sulaimaniya in 2009

مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد.٣ العدد.٣ أب ٢٠١٧: ص ص١٥٨-١٨٣
e-ISSN: 2411-7757, p-ISSN 2411-7765

الملـــخص

ينطلق البحث من مشكلة قائمة مفادها انه بالرغم من وجود بعض المقومات الرئيسة لاقتصاد إقليم كوردستان العراق والمتمثلة بالموارد الطبيعية والبشرية والمالية، الا أن هناك نقصا واضحاً وحقيقيا في الاستثمارات سواءا كانت محلية أو اجنبية ، لذا فان هناك حاجة ماسة لخلق بيئة استثمارية مشجعة وجاذبة ترتبط الى حد كبير بالاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي . ومن هذا المنطلق يهدف البحث إلى تحليل البيئة الاستثمارية في اقليم كوردستان العراق وكذلك تحديد جوانب جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للقطاعات الاقتصادية . من اجل تحقيق هذا الهدف ، يعتمد البحث على التحليل الوصفي والتحليل المقارن لواقع البيئة الاستثمارية في اقليم كوردستان العراق بالاستناد الى ما متوفر من البيانات والمعلومات. ومن اهم النتائج التى توصل اليها البحث أن البيئة الاستثمارية في اقليم كوردستان العراق ضعيفة وتحتاج إلى الكثير من التعديلات الادارية والاقتصادية في مجال خلق عناصر جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية. ثم تقديم عدد من المقترحات من أهمها ضرورة التدخل الحكومي لتبني استراتيجيات واضحة ومناسبة تخص المقومات الأساسية للبيئة الاستثمارية من خلال اعطاء الدور والاولوية للقطاع الخاص جنبا الى جنب القطاع العام، واجراء بعض التعديلات في قانون الاستثمار لصالح المستثمرين من جهة، وخصوصية القطاعات في اقليم كوردستان من جهة اخرى .

الكلمات المفتاحية: البيئة الاستثمارية، مقومات جذب، الاستثمارات المحلية والاجنبية، دراسة تحليلية، اقليم كوردستان – العراق .

Abstract:

It kicks off search of a problem that it is in spite of the presence of some ingredients key to the economy of the Kurdistan Region of Iraq and of the natural, human and financial resources, but there is a lack clear and real investments, whether it is domestic or foreign, so there is an urgent need to create and that are related to encouraging and attractive investment environment largely political, security and economic stability. From this point of research is to analyze the investment environment in the Kurdistan region of Iraq, as well as determine aspects of attracting domestic and foreign funds and economic sectors of the capital. To achieve this goal, the research on descriptive analysis and comparative analysis of the reality of the investment environment in the Kurdistan region of Iraq on the basis of the available data and information support. The most important findings of the research that the investment environment in the Kurdistan region of Iraq weak and need a lot of administrative and economic changes in the area of creation of elements to attract local and foreign investment. And then propose a number of proposals from the most important need for government intervention to adopt a clear and appropriate strategies concerning the basic components of the investment environment by giving role and priority to the private sector alongside the public sector, and make

some adjustments in the investment law for the benefit of investors on the one hand, and the specificity of the sectors in the Kurdistan Region of On the other hand.

المقدمة:

ان الاستثمار والبيئة الاستثمارية من المقومات الاساسية في دعم الاقتصاد المحلي والقومي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. اذ تعد البيئة الاستثمارية أحد أكثر القضايا الاقتصادية الكلية لجذب الاستثمارات حيث تعتمد درجة تطور أي بلد على حجم تدفقات الاستثمارات المحلية والأجنبية الوافدة وعلى كفاءة الاستثمار. لذلك تسعى العديد من الدول إلى جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال خلق بيئة استثمارية مناسبة وجذابة والتي بدورها تسهم بشكل واضح في نمو الاستثمار واتساعه، ومن هذا المنطلق وجهت حكومة إقليم كوردستان/العراق اهتمامها نحو إعمار وتنمية الإقليم بما يتناسب والمصادر المتوفرة والامكانات المتاحة فيه واتباع سياسة معينة لجذب الاستثمار الى الاقليم وتشجيع المستثمرين المحليين على الاستثمار داخل الاقليم بدلاً من نقل رؤوس اموالهم الى الدول المجاورة. وكانت هذه السياسات متنوعة وتركزت في محاولات لخلق بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية وعلى الاخص المستثمرين من دول الجوار. ولغرض تحقيق هذه السياسة اتخذت عدة خطوات في مختلف المجالات وعلى الاخص في المجال التشريعي من خلال اصدار القرارات التشريعية بهدف توفير مناخ ملائم وجاذب امام اصحاب رؤوس الاموال ولاسيما القطاع الخاص وازالة المعوقات امام هذه الاستثمارات، وفسح المجال امام توظيف رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية لتنفيذ مشاريع استثمارية بشكل يساهم في عملية التنمية الاقتصادية والعمران وبما يحقق في النهاية نمو وازدهار الاقليم في كافة المجالات اخذاً بنظر الاعتبار الاتجاهات الدولية الجديدة في هذا المجال من خلال تبني سياسات الحرية الاقتصادية والاهتمام بالقطاع الخاص ومنحه دوراً أكبر في العملية الاقتصادية وعلى الاخص في ظل الواقع السياسي والاقتصادي الجديد في العراق والتوجه العام نحو الديمقراطية والحرية والانفتاح. لذا فان هذا البحث يسعى لبيان دور واهمية البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية في الاقليم .

أهمية البحث:

ترتبط أهمية البحث بالدور الذي يمكن إن تؤديه البيئة الاستثمارية في تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، لدعم عملية التنمية الاقتصادية في اقليم كوردستان العراق.

مشكلة البحث:

بالرغم من وجود بعض المقومات الرئيسة لاقتصاد إقليم كوردستان العراق والمتمثلة بالموارد الطبيعية والبشرية والمالية، الا أن اقتصاد اقليم كوردستان العراق يعاني من عدم توفر البيئة المناسبة لتشجيع وجذب النشاط الاستثماري المحلي والأجنبي ، وذلك بسبب مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية منها (عدم توفر البنى التحتية الملائمة، ضعف القدرات التنافسية ، انخفاض حجم العائد ،وعدم الاستقرار السياسي ، ضعف فاعلية القوانين الخاصة بحماية المستثمرين ، الفساد الإداري والمالي) .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها(ان توفير بيئة استثمارية مناسبة وتحديد الفرص الاستثمارية يعد عامل جذب للاستثماات المحلية والاجنبية في إقليم كوردستان) .

هدف البحث:

يهدف البحث إلى النقاط الاتية :

١. التعرف على واقع البيئة الاستثمارية ومقوماتها الاساسية في اقليم كوردستان العراق.

٢. تحديد عوامل الجذب والطرد في البيئة الاستثمارية في اقليم كوردستان العراق، وابداء بعض المقترحات التي تساهم بشكل فعال في تحديد الفرص الاستثمارية المناسبة وبالتالي تشجيع وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في الاقليم .

نطاق البحث

يتحدد نطاق البحث بما يلي:-

البعد المكاني : اقليم كوردستان العراق

البعد الزماني : يغطي المدة الممتدة بين (٢٠٠٦-٢٠١٦).

منهج البحث وأساليب جمع المعلومات :

يعتمد البحث على أسلوب التحليل الوصفي لواقع البيئة الاستثمارية في اقليم كوردستان في ضوء ما متوافر من البيانات والمعلومات ، وفيما يتعلق بالجانب النظري من البحث فقد تم الاعتماد على البحوث والرسائل الجامعية ، الكتب والدوريات، والحصول على المصادر المتخصصة التي تعكس جوهر ومتن المعلومات الخاصة بموضوع البحث، في حين تم الحصول على البيانات العملية للبحث من التقارير الحكومية ووزارة التخطيط وهيئة الاحصاء وهيئة الاستثمار في إقليم كوردستان .

هيكل البحث

من اجل الوصول الى هدف البحث فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين رئيسين ، حيث يتناول الاول الجانب النظري للبحث ، والثاني الجانب التطبيقي او العملي ، بالاضافة الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي توصل اليها البحث .

المبحث الاول

البيئة الاستثمارية في إقليم كوردستان العراق

أولاً:- البيئة الاستثمارية في إقليم كوردستان وعناصره.

١- البيئة الاستثمارية في إقليم كوردستان

تعرف البيئة الاستثمارية بانها مجموعة من القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى بلد معين دون البلدان الاخرى (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٤، ١٤) .كما وينصرف تعبير بيئة الاستثمار ايضا إلى مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال وتوطنه، تعد بيئة او مناخ إقليم كوردستان/العراق بيئة أو مناخاً ملائماً ومتميزاً لجذب العديد من المستثمرين الاجانب للقيام بعمليات الاستثمار داخل الإقليم، نظراً لما تتمتع به هذه البيئة من الاستقرار السياسي والامني الى حد كبير وتوفر العديد من الثروات الطبيعية وسهولة الاجراءات الادارية والتشريعات القانونية التي تكفل تسهيل عمليات الاستثمار، فضلاً عن وجود معادن طبيعية متعددة تشتمل على الخامات الفلزية غير المستثمرة لحد الآن، والخامات اللافلزية المستثمرة جزئياً، كالمرمر وأحجار الجبس ومواد اخرى عديدة غير مستثمرة .

٢- عناصر البيئة الاستثمارية في إقليم كوردستان.

تتكون البيئة الاستثمارية في اقليم كوردستان العراق من العناصر أو المقومات التالية :-

أ- الموقع الجغرافي :

يتميز إقليم كوردستان/العراق بموقعه الاستراتيجي المهم حيث يحتل الجزء الشمالي والشمال الشرقي من العراق، ويجاور بذلك كلاً من سوريا وتركيا وايران، مما جعل ثمة منافذ بين الاقليم وتلك الدول، حيث تساهم هذه المنافذ في تنشيط حركتي التجارة والسياحة والنقل بينها في ظل الظروف الطبيعية، كما يرتبط الإقليم بمحافظات العراق بشبكات واسعة من الطرق البرية، مما ساعد على زيادة حركة التبادل التجاري والاقتصادي والثقافي والاجتماعي معها (عبد الله، 2005: 90).

ب- النظام السياسي :

ان التطورات السياسية التي يشهدها البلد من أوضاع داخلية لها أثرها المباشر في عملية جذب الاستثمار أو طرده ، (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ٢٠٠٥، ١١) وتتمثل في مجمل الحروب والانقلابات والتوترات الداخلية من عمليات اغتيال وتفجير واضطرابات تمثل بمجموعها عوامل طاردة وذات أثر سلبي في البيئة الاستثمارية ، وكذلك عمليات الانتخاب والمشاركة السياسية وأوضاع السلام والمواثيق وعمليات الإصلاح السياسي والاجتماعي والحفاظ على حقوق الإنسان كل ذلك وغيره يكون له اثر ايجابي في تحسين البيئة الاستثمارية في البلد المعين. ويمثل الاستقرار السياسي والذي يعني حالة من الهدوء وعدم التذبذب في القرارات السياسية وكذلك مدى استقرار النظام السياسي للبلد وقوة المعارضة الوطنية وطبيعتها إن وجدت وأخيرا الظروف الإقليمية والعالمية ذات التأثير في مجمل الأحداث في البلد المضيف وأن أي بلد لن يتمكن على الإطلاق من الفوز

بثقة المستثمرين الأجانب إلا إذا اتسم نظامه السياسي بالاستقرار حاضراً ومستقبلاً(بيلاوي واخرون ، ٢٠٠٥، ٢٥)، لأن المستثمر الأجنبي يقدم على الاستثمار في حالة توافر الاستقرار السياسي ، لما يوفره ذلك الاستقرار من ضمان بشأن رأسماله الذي يوظفه ومستقبل أرباحه وعدم خوفه من أي حالة استثنائية سياسية مؤثرة ، وعلى العكس من ذلك فان عدم الاستقرار السياسي أو وجود المخاطر السياسية التي تعرف بأنها حدوث تغير في سياسة الدولة المضيفة من شأنه أن يؤثر على أداء الشركة الأجنبية المعنية ، إذ إن العلاقة عكسية بين حجم المخاطر السياسية وجاذبية البلد للاستثمارات الأجنبية، وفيما يتعلق بإقليم كوردستان ففيه وجهات نظر مختلفة ، حيث لايزال هناك تجاذبات سياسية وتقاطعات بين مختلف اطراف الاقليم فيما يتعلق بالنظام السياسي في الاقليم وكذلك فإن طبيعة العلاقة بين الاقليم والحكومة الفيدرالية علاقات غير مستقرة ومتذبذبة بين الحين والاخر ، وان النظام الفيدرالي لايزال غير مطبق مما يؤثر سلبا على ثقة المستثمر الاجنبي.

ج- النظام الاقتصادي :

تتمثل البيئة الاقتصادية في ما يحققه البلد من معدل نمو حقيقي ، إذ يعكس معدل النمو الحقيقي مستوى التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة ثانية ، وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي ، وما يؤدي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية ، إذ يجسد النمو الاقتصادي إحدى الركائز الأساسية لعملية متعددة الأبعاد ، هي عملية التحديث التي ترمي إلى إحداث تحول جذري في طبيعة المجتمع من مجتمع متخلف إلى مجتمع متطور،(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ٢٠٠٦، ٥) فضلا عن ذلك يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري ، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي أو لاقتصاد البلد غالباً ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار والعكس صحيح . إذ كلما كان النظام الاقتصادي متجهاً نحو الحرية الاقتصادية كلما كان جاذباً للاستثمار وإقليم كوردستان شرع في تنفيذ سياسة التحرير الاقتصادي منذ عام 1992. لذلك يسعى لجذب المزيد من الاستثمارات والمستثمرين الى الاقليم حتى تستطيع من خلالها جذب رؤوس الاموال الى الاقليم وتحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث توجد في الاقليم بنى ارتكازية ومادية لابأس بها، بدءاً من شبكة الطرق الخارجية التي تربط المنطقة بالحدود الدولية مع كل من ايران وتركيا وسوريا، فضلاً عن المدن العراقية الاخرى. وكذلك وجود ثمانية وعشرون جامعة فيها، حيث تتخرج منها مئات الكوادر في مختلف الاختصاصات الطبية والهندسية وفي العلوم التطبيقية والانسانية. فضلاً عن وجود خدمات صحية حديثة، وغيرها من البنى الارتكازية المادية الاخرى والاجتماعية (حمد، 2002: 111). كما ان سياساتها الاقتصادية قائمة على اتباع منهج الاقتصاد الحر ورفع كافة العقبات والمعوقات أمام الاستثمار بما في ذلك تسهيل الاجراءات الادارية والاعفاءات الضريبية والكمركية.

د- النظام البيئي :

ويقصد به مجموعة القيم والمبادئ والعادات والتقاليد، فكلما كانت هذه المكونات ايجابية كلما كانت مشجعة وجاذبة للاستثمار. وسكان إقليم كوردستان مشهود لهم بالقيم والعادات الكريمة واحترام أي شخص يقدم خدمة جليلة لهم سواءاً كان من يقدم الخدمة داخل الإقليم أو خارجه.

هـ- النظام المؤسسي :

ويتضمن هذا النظام ما يلي:-

- النظام الاداري والاجهزة القائمة على ادارة الاستثمار:

كلما كان النظام الاداري يتميز بسهولة الاجراءات والوضوح والكفاءة وعدم الركون الى التعقيدات المكتبية كلما كان جاذباً للاستثمار. ويفضل ان يتم تطبيق مبدأ لا مركزية ادارة الاستثمار. وقد آثار قانون تشجيع الاستثمار في اقليم كوردستان، رقم (٤) لسنة 2006، الى منح السلطة لرئيس هيئة الاستثمار في كافة الامور المتعلقة بالاستثمار، كما منح المستثمر الاجنبي ضمانات واعفاءات عديدة من أهمها :-

1- يعفى المشروع كلياً أو جزئياً من الضرائب والرسوم التي تفرض بقانون لمدة لا تتجاوز (5) سنوات وذلك اعتباراً من تاريخ بدء المشروع بتقديم الخدمات أو تاريخ الانتاج الفعلي للمشاريع الصناعية.

2- تخصيص الارض اللازمة للمشروع مجاناً أو بالسعر التشجيعي وبالتنسيق مع الجهات المعينة.

3- اذا كان المشروع استراتيجياً يجوز إعفاءه من ضريبة ارباح الاعمال لمدة لا تقل عن (5) سنوات أو اكثر وتبدأ من مزاولة النشاط (بدء الانتاج).

- نظام المعلومات الاستثمارية:

كلما توافرت المعلومات الكافية واللازمة عن الفرص الاستثمارية للمستثمرين كلما ادى ذلك الى جذب المزيد من المستثمرين الى الاقليم.

- قوانين الاستثمار:

ويتضمن القانون الاساسي للاستثمار فضلاً عن القوانين الاخرى المكملة له والمتعلقة بالنقد الاجنبي والضرائب وغيرها. حيث انه كلما تميزت هذه القوانين بالوضوح والمرونة وعدم التضارب فيما بينها وعدم المصادرة وحرية تحويل الارباح للخارج وخروج ودخول رأس المال المستثمر وغيرها من الحوافز، كلما كان ذلك جاذباً للاستثمار (السامرائي ، ٢٠٠٦، ٧٩).

و- السياسات الاقتصادية :

كلما كانت السياسات الاقتصادية في البلد مرنة ومتوائمة مع المتغيرات العالمية، كلما كانت اكثر جاذبية للاستثمار والمستثمرين، والسياسات الاقتصادية لحكومة إقليم كوردستان اكثر مرونة وملاءمةً مع المتغيرات العالمية وهذا ما ساعد أو شجع على جذب المزيد من المستثمرين اليها. وهذه السياسات تتضمن ما يلي (ارشيح ، ٢٠١٠، ١٨):-

١- السياسات المالية :

كلما كانت السياسات الضريبية تحمل الاعفاءات الضريبية والجمركية المناسبة، وكلما كان الاتفاق العام يتجه نحو تقوية البنية التحتية، كلما كانت السياسات المالية اكثر جاذبية للاستثمار والعكس صحيح ايضاً.

٢- السياسات النقدية :

كلما كانت السياسات النقدية توسعية ومتوافقة مع التغير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وتتسم بالاستقرار، كلما كانت اكثر جاذبية للاستثمار.

ي-الموارد الطبيعية والبشرية:

يعد توفر الموارد الطبيعية والبشرية أحد العناصر المهمة المكونة لبيئة الاستثمار التي تشكل عناصر جذب للاستثمار وبالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر،إذ يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر طرديا مع وفرة الموارد الطبيعية في البلدان المضيفة وذلك من أجل تخفيض تكلفة الإنتاج إلى أقل ما يمكن لغرض زيادة الأرباح، فضلا عن ذلك فان توافر الموارد البشرية والأيدي العاملة الرخيصة تشكل دافعا للاستثمار لان انخفاض تكاليف الإنتاج يؤدي إلى دعم القدرة التنافسية للشركات الأجنبية لاسيما تكاليف عنصر العمل لذلك تسعى تلك الشركات إلى تأسيس المصانع في الدول النامية للاستفادة من انخفاض معدلات الأجور ويحدث ذلك في العديد من الصناعات التي تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة ولا تحتاج إلى تدريب عالي مثل صناعة المنسوجات والملابس (ارشيح ، ٢٠٠٦، ٢٣). وفيما يتعلق بإقليم كوردستان مصادر رخيصة للايدي العاملة بكافة انواعها بما في ذلك الكوادر الهندسية والادارية والمحاسبية والاقتصادية العالية. اضافة الى وجود مراكز ومكاتب هندسية استشارية متطورة وذات خبرة جيدة في مجال تنفيذ الاعمال الانشائية والهندسية. وتتوزع هذه المراكز بين الجامعات والوزارات الحكومية او في القطاع الخاص. وقد قدر المجموع الكلي لقوة العمل في الإقليم بقطاعيه العام والخاص حوالي ٢٨٠,٠٠٠ عامل عام ٢٠٠٧، وكانت نسبة التشغيل للقوى العاملة في القطاع العام تشكل ٣٨٪ من مجموع القوى العاملة عام ٢٠٠٧ كنتيجة طبيعية لتغير واقع التشغيل في الإقليم شكلا ومضمونا بعد عام ٢٠٠٣ إذ كانت النسبة الأكبر من القوى العاملة في القطاع العام في حين بعد عام ٢٠٠٣ استحوذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر والتي ازدادت الى ٥٢.٣٪ عام ٢٠٠٧(وزارة التخطيط ، ٢٠١١، ٤٣). واصبحت النسبة 54.6٪ في نهاية عام ٢٠١٦ نتيجة الازمة وتوجه القوى العاملة الى القطاع الخاص، فيما يخص الموارد الطبيعية تتوافر في الإقليم

مصادر الطاقة وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي إذ يبلغ احتياطي النفط المؤكد في الإقليم ٤٥ مليار برميل، في حين يبلغ احتياطي الغاز المؤكد ٣تريليون متر مكعب .

ثانياً:- الفرص الاستثمارية في إقليم كوردستان/العراق.

نتيجة لظروف الحرب التي مر بها العراق خلال العقود السابقة وحالة عدم الاستقرار، مما جعل القطاعات الاقتصادية تعاني من نقص شديد في الاستثمارات وبقاء أكثرية الموارد الطبيعية كامنة وغير مستغلة، فضلاً عن تدهور وضع المؤسسات الصحية والتعليمية بكافة مراحلها رغم زيادة الحاجة القائمة عن زيادة السكان وارتفاع مستويات المعيشة وخصوصاً بعد سقوط النظام السابق ورفع الحظر الدولي على العراق. وبفعل توفر الامان والاستقرار في اقليم كوردستان/العراق والسياسة الاقتصادية لحكومة الاقليم، فهناك حركة عمران واسعة بدأت في الاقليم حتى بداية ٢٠١٤ مما رفع الطلب على منتجات كافة القطاعات الاقتصادية التي تهيء كافة الظروف لاستيعاب الاستثمارات الجديدة، وتهيء فرصة الجدوى الاقتصادية لها (أبو بكر ، ٢٠٠٥، ٧-٨) وبعدها انخفضت هذه الحركة حتى نهاية عام ٢٠١٦ نتيجة الازمة المالية والحرب على داعش. وفيما يلي بعض هذه الفرص الاستثمارية المتاحة في إقليم كوردستان/العراق وحسب القطاعات الاقتصادية.

١- القطاع الصناعي

على الرغم من تحرر إقليم كوردستان منذ انتفاضة 1991 من هيمنة الادارة المركزية للحكومة العراقية ، إلا أن نمو وتطور هذا القطاع (لا يزال) مادياً وتكنولوجياً مرهوناً بالوضع السياسي في العراق بشكل عام وإقليم كوردستان بشكل خاص. اذ ان الطاقة الاستيعابية للقطاع لامتصاص القدرات المادية والبشرية كبيرة جداً ولكن ينقصه التكنولوجيا ورأس المال والخبرة والادارة الجيدة. اذ هنالك العديد من الفرص الاستثمارية غير المستغلة في هذا القطاع، لذلك فعلى المستثمرين سواءاً كانوا محليين أو أجانب استغلال هذه الفرص عن طريق توفير رأس المال اللازم والمعدات والتكنولوجيا اللازمة للقيام بتنفيذ هذه الفرص أو المشاريع (طالب ، ٢٠٠٥ ، ٢٦٦). يعتبر القطاع الصناعي اليوم من القطاعات الرئيسة والمهمة في الاقتصاد الوطني لاي بلد في العالم، إذ يؤكد الباحثون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أهمية هذا القطاع وضرورة إعطائه مركز الصدارة في إهتمامات الدول النامية ،إذا ما أرادت أن تطور بنيتها الاقتصادية، بل ويذهب البعض منهم الى ان جوهر عملية التنمية الاقتصادية انما تكمن في تطوير القطاع الصناعي الذي يعتبر الحجر الاساس في هذه العملية. ومن هذا المنطلق فقد أولت الكثير من الدول أهمية استثنائية لقطاع الصناعة حتى جعل هذا القطاع في مقدمة القطاعات الاقتصادية وقد أدى ذلك الى دفع عجلات التطور الاقتصادي في تلك الدول لأن تسير بخطوات سريعة نحو آفاق التطور والتقدم(طالب ، ٢٠٠٥ ، ٢٦٧). لذا تسعى الكثير من دول العالم الثالث الى تصنيع اقتصادها لانها بعملها هذا تحرر سياستها من التخلف والتبعية، فالاقتصاد الزراعي وحده لا يمكن الاعتماد عليه كلياً في بناء القوة الذاتية، لان الزيادة في عدد سكان العالم وخاصة في الدول النامية تكتسح في تيارها معظم ان لم يكن كل قدرات وامكانات الدول الزراعية .

٢- قطاع البنوك والتأمين

كان قطاع البنوك من اكثر القطاعات المتضررة جراء الحرب، اذ توقفت العديد من البنوك عن ممارسة أنشطتها الاعتيادية، بسبب عدم فاعلية البنك المركزي العراقي وعدم قدرتها على ممارسة دوره، وكذلك انسحاب الادارة الحكومية عن إقليم كوردستان وقطع علاقة البنوك بالبنك المركزي العراقي . والجدير بالذكر ان البنوك وشركات التأمين كانت حكومية (100 ٪) سابقاً، لذلك فانه وبعد تغير النظام السياسي واتباع نهج اقتصاد السوق في العراق والإقليم، فان الفرصة مهيأة خصوصاً في الإقليم لإنشاء بنوك اهلية أو فروع لبنوك اجنبية وان كافة مستلزمات نجاح الاستثمارات في البنوك موجودة بسبب(علي، ٢٠١٢، ٥):-

زيادة النشاط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الخارجية ووجود مصارف او بنوك للقيام بتقديم الخدمات والتسهيلات المصرفية.

وجود العديد من أفراد الجالية العراقية والكوردية والتجار ورجال الاعمال الكورد في الخارج والطلب على الخدمات المصرفية التي تضمن تحويلاتهم واستثماراتهم وادخاراتهم الى الداخل وبالعكس وبالعملة الصعبة.

ج- وجود مستثمرين محليين يحتاجون الى استثمارات وتسهيل مهام وخلق العلاقة مع الشركات ورجال الاعمال ومصادر للتحويل في الخارج.

د- وجود الاطار القانوني اذ ان قانون البنك المركزي يشجع انشاء البنوك والمصارف الاهلية.

ما قيل عن المصارف ينطبق على التأمين اذ ان النشاط التأميني شبه معدوم للاسباب السابقة ولكون شركات التأمين حالها حال البنوك، كانت حكومية وتخضع لنفس القوانين والضوابط السابقة، لان توفير الامن والاستقرار في إقليم كوردستان وزيادة النشاط الاقتصادي وارتفاع المستوى المعيشي للمواطنين من العوامل الاضافية لتوفير الجدوى الاقتصادية وضمان الاستثمارات في هذا المجال، فضلاً عن وجود البنوك بصورة عامة والبنوك الاهلية بصورة خاصة، ورجال الاعمال والشركات الاهلية، التي يمكن ان تكون تسهيلات اضافية في هذا القطاع(كمال ، ٢٠١٤، ٦٣-٦٤).

٣- القطاع الزراعي

تتركز فرص الاستثمار في القطاع الزراعي في اقليم كوردستان بشكل أساس على حل مشكلة الدخل الزراعي المنخفض. اذ ان هذا المستوى من الدخل لا يتناسب أو لا يضمن عبء المعيشة، الذي يكون واقعاً غير جاذب لبقاء الفلاح في الارياف بل على العكس يضغط عليه باتجاه ترك الارض والتوجه نحو الحضر، خاصة وان البيئة الريفية تتميز بانخفاض مستوى الخدمات ايضاً. لذا فان أي تحسن حقيقي في مستوى الدخل الزراعي لا يتم الا من خلال تحسين مستوى نوعية العمل الزراعي من جهة وادخال التكنولوجيا الزراعية في عمل الفلاح، العاملان اللذان يضمنان زيادة انتاجية الفلاح على نفس الرقعة من الارض (احمد، 1994: 25 - 27).ان التحرك باتجاه تفعيل القطاع الزراعي، يتطلب تحديد اولويات الاستثمار في هذا القطاع في اطار

التحرك نحو تفعيل ما هو موجود من المدخلات المادية والمالية والطبيعية والبشرية والتكنولوجية، ووضعها في أطر زمنية ملائمة ومتناسبة مع تحريك هذه المدخلات، باعتبار ان القطاع الزراعي هو قطاع مهم وحيوي في إقليم كوردستان وخاصة بعدما اندمجت اقتصاده مع اقتصادات العالم والدول الاقليمية. ونتيجة لتوافر العديد من مصادر المياه المتمثلة بخمسة أنهار هي(دجلة،فيشخابور،الزاب الأعلى،الزاب الأسفل،سيروان) والجداول الدائمة والمياه الجوفية فضلا عن الأمطار،فانه تتوافر مساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة في الإقليم حيث يبلغ مجموع المساحات الإجمالية الصالحة للزراعة المروية والدائمية أكثر من(١,٢١٩,٨٢١)هكتار تشكل حوالي ٣٤.٩٦٪من إجمالي مساحة الإقليم والمتبقي البالغ ٦٥.٠٤٪ تعد أراضي غير صالحة للزراعة،وتحتل زراعة المحاصيل الحقلية مساحة كبيرة من الإراضي الزراعية حيث قدرت المساحة بحدود(٧٢٠,٢٦٦) هكتار منها ٥٢.٨٪ في محافظة اربيل و ٢٤.٧٪ في محافظة دهوك و ٢٢.٥٪في محافظة السليمانية. كما شكلت مساحة الأراضي المزروعة بالحنطة أعلى المساحات بنسبة ٥٠.٧٪من مجموع الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية، ثم الشعير بنسبة ٤٨٪،ويبلغ إجمالي أعداد الثروة الحيوانية في الإقليم لعام ٢٠٠٦ حوالي(٣.٨) مليون رأس شكلت الأغنام نسبة(٥٧٪)منها في حين شكلت الماعز نسبة(٣٣٪)منها، والأبقار(١٠٪)،كما يوجد في الإقليم مجموعة من حقول تسمين الماشية إذ يبلغ عددها حسب إحصائيات عام ٢٠١٦(٥٠)حقلا(وزارة الزراعة ، ٢٠١٦، ١٥-١٦). بشكل عام فان اقتصاد إقليم كوردستان يعاني من نفس المشاكل التي يعانيها الاقتصاد العراقي ككل وهي.

أ-غياب ادوات السياسة الاقتصادية المناسبة التي توفر التناسق بين دور القطاع الخاص وتحديد أولويات التنمية ومجالاتها على شكل خطة قابلة للتنفيذ ومرتبطة بجدول زمني.

ب-ضعف الإمكانيات البشرية المتكاملة من حيث النوعية والخبرة وضعف الكفاءة الإدارية المناسبة لاحتياجات التنمية والتطور الاقتصادي.

٤- القطاع السياحي

ان هذا القطاع لا ينقصه شروط ومستلزمات السياحة الممتازة مناخياً وطبيعياً مقارنة بالشروط والمستلزمات السياحية في الاقطار السياحية المتطورة والمتقدمة ولكن تنقصه البنى التحتية الاساسية من ادارة وطرق وخبرة سياحية لكي يتحول هذا القطاع الى قطاع صناعة السياحة عن طريق القيام بالعديد من الاستثمارات في كافة مجالات هذا القطاع.

٥- القطاع التجاري

إن مراكز المحافظات في الإقليم هي في الوقت نفسه مراكز تجارية مهمة، فمنذ عام 1991، اصبحت هذه المدن مراكز تجارية بسبب انفتاح الاقليم على دول الجوار، بل لعموم العراق، وظهرت شركات تجارية عديدة تعمل في الانشطة المختلفة، كما ان التسهيلات الكمركية الممنوحة تساعد على الاستثمار في هذا القطاع من خلال الدخول في شراكة مع الشركات المحلية لتطوير هذا القطاع وتلبية حاجة السوق الكبير الى (وسائط النقل، المكائن والالات الحديثة، مواد البناء، مستلزمات الانتاج

الصناعي والزراعي، المعامل بمختلف انواعها، حيث ان نشاط النسبة العظمى للشركات التجارية المحلية تنحصر في استيراد السلع الاستهلاكية المنزلية والمواد الكهربائية والانشائية) في الوقت الحاضر(عزيز، 1999: 96-97).

بالاضافة الى ما تقدم فهنالك فرص استثمارية اخرى في بعض القطاعات في اقليم كوردستان والتي يستطيع المستثمر (المحلي أو الاجنبي) ان يوجه استثماراته بإتجاهها، ومن اهم هذه الفرص (النقل والمواصلات، الكهرباء، الاسكان والابنية الخدمية، التعليم والتأهيل البشري، الصحة وغيرها من المجالات الاخرى).

ثالثاً:معوقات الاستثمار في إقليم كوردستان: هناك العديد من المعوقات التي تعيق الاستثمار في الاقليم منها (حبيب وعبدالغني ، ٢٠٠٧، ٦-٨):-

١- غياب التنسيق بين الحكومة الفيدرالية(الاتحادية)وحكومة الإقليم ووجود قضايا ومشاكل عالقة بين الطرفين مثل قضية العقود النفطية التي أبرمتها حكومة الإقليم ولم توافق عليها الحكومة المركزية وقضايا اخرى سواءا الموازنة او البيشمركة وغيرها .

٢-ارتباط العراق مع إيران بحدود طولها ١٤٥٨ كم ومع الإقليم ب٥٠٠ كم،وكذلك مع تركيا وسوريا وان أي تهديد تتعرض له كل من إيران وتركيا وسوريا والعراق سوف يؤثر بصورة غير مباشرة على امن واستقرار الإقليم، وخاصة الحرب على داعش ،مما يدفع ذلك المستثمرين إلى الحذر والاعتقاد أن رؤوس أموالهم ستتعرض للخطر في هذه الحالة.

٣- أخذت ظاهرة البطالة بعد عام ٢٠٠٣ بالارتفاع وتنوعت اتجاهاتها وتعددت أسبابها بحيث تجاذبت أسباب الماضي مع ظروف الحاضر في رفع معدل البطالة ليصل إلى ١٤٪ لعموم الإقليم في عام ٢٠١٦، مع تباين المحافظات في معدلات البطالة حيث يرتفع المعدل في محافظة دهوك ١٤.٤٪،بينما يمثل هذا المعدل في أربيل ١٣.٤٥٪،وفي السليمانية ١٣.١٤٪ (هيئة احصاء اقليم كوردستان ،٢٠١٦، ٣).

٤- مشاكل الطاقة والمياه،يمثل ارتفاع تكاليف الطاقة وصعوبة الحصول على المياه عائقا كبيراً أمام الصناعات الاستخراجية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج،كما يمثل عبئا كبيرا على المستثمرين الذين يلجأوون إلى شراء مولدات الطاقة لمشاريعهم الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الحافز على الاستثمار في هذه الموارد .

٥-يعتمد اقتصاد كوردستان على موارد حكومة الإقليم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع ضعف كبير في المبادرة الشخصية والقطاع الخاص والاستثمارات المحلية في عملية التنمية، بالرغم من قيام القطاع الخاص بابراز جزء من دورها في هذا المجال. الا ان التحدي هنا يبرز في تلك السياسة الاقتصادية الغير واضحة التي ينتهجها الحكومة ،هل هي السياسة المركزية ام سياسة الاقتصاد الحر والمبادرة والدعم الحكومي والمجتمعي لهما.

٦-غياب ساسية واضحة وصريحة للاستثمار العقلاني للموارد الاقتصادية المتوفرة في الاقليم ولاسيما الموارد المائية والسياحة والموارد الخام الأخرى.

٧- تدني مستوى البنية التحتية وانتهاء العمر الزمني المفترض لبعضها والمتمثلة بقدم المحطات الكهربائية وتدهور مستوى الطرق الداخلية والدولية والافتقار إلى خطوط السكك الحديدية وغياب أنظمة الصرف الصحي.

٨-تخلف الخدمات المالية والمصرفية، وتخلف النظام الضريبي، والفوضى في استيفاء الرسوم الكمركية ورسوم الترانزيت.

المبحث الثاني

الملامح الرئيسة لإقتصاد إقليم كوردستان/العراق

أولا:الموارد البشرية في إقليم كوردستان العراق

يتألف الإقليم من اربع محافظات هي اربيل والسليمانية ودهوك وحلبجة ،وقد شهد نمو السكان في الإقليم بصورته المطلقة تطورا سريعا ومتواصلا،إذ تشير البيانات الإحصائية إلى إن عدد سكان الإقليم قد ارتفع من حوالي(٣,٩) مليون نسمة عام ٢٠٠٣ إلى(٤,٣٨)مليون نسمة عام ٢٠٠٨ وبنسبة زيادة ١٢٪ والى(٤,٧) مليون نسمة عام٢٠٠٩ وبنسبة زيادة ٧٪ عن عام٢٠٠٨ و٢٠٪ عن سنة ٢٠٠٣، وارتفع هذا العدد الى (٥,٧٦٥,٠٤٣) مليون نسمة في نهاية عام ٢٠١٦ (هيئة احصاء الاقليم ، ٢٠١٦، ١-٣). وهذه الزيادة السكانية المطلقة هي نتيجة طبيعية لارتفاع متوسط معدل النمو السكاني الذي بلغ لمحافظة أربيل ٣,٢٪ والسليمانية ٣,١٪ ودهوك ٢,٦٪ وبمعدل نمو سنوي إجمالي لسكان الإقليم ٣٪،وتؤكد إحصاءات السكان أن نسبة السكان في الفئة العمرية(اقل من سنة-١٤ سنة) وصلت إلى ٣٨.١٪ عام ٢٠٠٦ كمعدل عام للإقليم، وبواقع ٣٨.٤٪ في محافظة أربيل و ٤٢.٥٪ في محافظة دهوك و٣٣.٤.٪ في محافظة السليمانية، بينما لا تتجاوز هدة النسبة ١٩,٦٪ في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، اذ ان ارتفاعها يشكل عبئا على الموازنة لما تتطلبه من زيادة في النفقات على التعليم والصحة وضغطاً على الموارد الاقتصادية لتغطية متطلبات هذه الفئة الاستهلاكية التي هي خارج حدود النشاط الاقتصادي. هذا الاتجاه الديموغرافي ادى الى اتساع قاعدة الهرم السكاني وتشوهه فاضفى عليه صفة الهرم الفتي ذي الحيوية الاقتصادية العالية، أما فئة السكان في سن العمل(١٥-٦٤ سنة) فقد ارتفعت نسبتهم بشكل تدريجي من ٥٦.٧٪ عام ٢٠٠٣ الى ٥٧.٩٪ عام ٢٠٠٦ ثم الى ٥٨.٢٪ عام ٢٠٠٨ ثم الى ٦٨.٤٪ عام ٢٠١٣ وبعدها تدرجت بالانخفاض من بداية عام ٢٠١٤ حتى نهاية عام ٢٠١٦ نتيجة الازمة الاقتصادية والمالية، في حين انخفضت نسبة السكان للفئة العمرية (٦٥ سنة فاكثر) من ٤.٤٪ عام ٢٠٠٣ الى ٤٪ عام ٢٠٠٦ والى ٣.٩٪ عام ٢٠٠٨ والى اقل من هذه النسبة في السنوات من ٢٠٠٩ الى نهاية عام ٢٠١٦ نتيجة لارتفاع الاهمية النسبية للفئة العمرية الأولى(وزارة التخطيط ، ٢٠١١، ٣٩). وهذا مايمكن توضيحه في الجدول التالي .

الجدول رقم (١)

توزيع سكان محافظات الاقليم حسب الفئات العمرية للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

	الفئات العمرية ٪	الفئات العمرية ٪	الفئات العمرية ٪
المحافظة	اقل من 14- سنة	15سنة الى 64 سنة	سنة فأكثر 65
أربيل	38.43	57.77	3.79
السليمانية	33.41	61.72	4.87
دهوك	42.67	54.05	3.28
المعدل العام	38.17	57.84	3.98

المصدر: حكومة إقليم كوردستان ، وزارة التخطيط، خطة التنمية الشاملة لإقليم كوردستان للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٦، ،أربيل اذار ٢٠١١،ص٣٩

ثانيا:الناتج المحلي الإجمالي

يعرف الناتج المحلي الاجمالي بانه مجموعة من السلع والخدمات التي يتم انتاجها على الارض المحلية من قبل عناصر الانتاج المستخدمة في مختلف القطاعات الاقتصادية. ويعد من اهم المؤشرات الاساسية التي تستخدم بالاضافة الى مؤشرات اخرى لرسم السياسات الاقتصادية واجراء المقارنات الدولية والمحلية كما ان نمو وتطور الناتج المحلي الاجمالي كاتجاه عام يعبر عن الكفاءة الاقتصادية وتطور المستوى المعيشي ومن ثم كمقياس للرفاهية (الداهري، ٢٠٠٠ :١٢٣). وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي لإقليم كوردستان ارتفاعا مستمرا بعد تغير النظام السياسي في العراق اي في عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٣ ، الا انه سرعان ما انخض هذا الناتج في بداية سنة ٢٠١٤ حتى نهاية ٢٠١٦ ، نتيجة الازمة المالية التي تعرض لها الاقليم وكذلك الحرب على تنظيم داعش ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول رقم(٢):

الجدول رقم (٢)

الناتج المحلي الإجمالي لإقليم كوردستان ومتوسط نصيب الفرد منه بالأسعار الجارية خلال المدة(٢٠٠٤_٢٠٠٨)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي(مليار دينار)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(مائة الف دينار)
٢٠٠٤	٢٤١٩.٦	٥٢٤٤٢٦
٢٠٠٥	٤١٩٨.٣	٨٨٣١٦٢
٢٠٠٦	٨٨١٧.٥	١٧٧٦٦٦٠
٢٠٠٧	٩٩٧٤.٢	١٩٧٦٦٧٣
٢٠٠٨	٢٤٧٢٥.٧	٤٧٥٤٩٤٢

المصدر:حكومة إقليم كوردستان ، وزارة التخطيط،خطة التنمية الشاملة لإقليم كوردستان للسنوات(٢٠١٢-٢٠١٦)، أربيل، اذار ٢٠١١،ص٢٢ .

توضح البيانات أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد ارتفع من(٢٤١٩.٤) مليار دينار عام ٢٠٠٤ إلى(٩٩٤٧.٢) مليار دينار عام ٢٠٠٧ ثم ازداد إلى(٢٤٧٢٥.٧) مليار دينار عام ٢٠٠٨ بالأسعار الجارية وبنسبة زيادة إجمالية قدرها(١٠٢٪) وبمعدل نمو مركب قدره(٦٨.٩٪) للمدة(٢٠٠٤-٢٠٠٨)،وقد انعكس هذا الارتفاع بشكل ملحوظ على متوسط نصيب الفرد منه حيث ارتفع من(٥٢٤٤٢٦) دينار عام ٢٠٠٤ إلى(٤٧٥٤٩٤٢)عام ٢٠٠٨، وتعزى أسباب هذا الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع حجم الموازنة المالية للإقليم نتيجة لارتفاع اسعار النفط والكميات المصدرة منه من قبل الحكومة الاتحادية وحصول الاقليم على حصته البالغة (١٧٪) من الموازنة الفيدرالية واستمر هذا الارتفاع في الناتج المحلي حتى نهاية عام ٢٠١٣ نتيجة لارتفاع اسعار النفط وزيادة اتاحة فرص العمل داخل الاقليم نتيجة لزيادة الاستثمارات فيه ولكن سرعان ما انخفض هذا الناتج من بداية عام ٢٠١٤ حتى نهاية عام ٢٠١٦ لانقطاع الموازنة المالية للاقليم من الحكومة المركزية وكذلك انخفاض اسعار النفط عالميا، أما فيما يتعلق بالناتج المحلي الاجمالي بعد عام ٢٠٠٩ فإنه لاتوجد أرقاما معينة من قبل حكومة الاقليم .

ثالثا: واقع الاستثمار المحلي والإجنبي في الإقليم

تشير الاحصائيات الصادرة عن هيئة الاستثمار في حكومة اقليم كوردستان العراق إن رأس المال المستثمر في الإقليم عام ٢٠٠٦ بلغ ٤٣٨٣٠٨ مليون دولار ، ارتفع بشكل ملحوظ إلى ٣٨١٤٨٢٠ مليون دولار عام ٢٠٠٧ بنسبة زيادة ٧٨.٦٪،ثم انخفض هذا المستوى قليلا عام ٢٠٠٨ حيث وصل الى ٢٠٣٠٨٣٧ مليون دولار رغم الأزمة المالية والاقتصادية التي اجتاحت دول العالم وما صاحبها من انحسار عمليات الاستثمار الخارجي بسبب الأوضاع المالية والاقتصادية للدول والشركات، ولكن سرعان ما عاود الإقليم قدرته على استقطاب الاستثمارات، فقد ارتفع إجمالي تلك الاستثمارات عام ٢٠٠٩ إلى٤٢٨٩٢٣٠ مليون دولار بنسبة زيادة٢.٨٪ عن سنة ٢٠٠٧و٨٠.٨٪عن سنة ٢٠٠٦ ، وارتفع بشكل ملحوظ إلى ١٢٣٤١١٣٦ مليون دولار عام ٢٠١٣ بنسبة زيادة ٢٦.٢٨٪،ثم انخفض حجم الاستثمارات بشكل كبير ليصل الى ٢٠٥٠٦١٩ مليون دولار وبنسبة ٦٠ ٪ في نهاية عام ٢٠١٦ ، وذلك بسبب تأثير خطر الأزمة المالية الناجمة عن انخفاض حجم الايرادات العامة للدولة نتيجة انهيار اسعار النفط في سوق النفط الدولية وكذلك بسبب الحرب ضد الارهاب والدفاع عن مكتسبات شعب كوردستان، كل ذلك أدى الى تراجع الاستثمارات المحلية والاجنبية كون البيئة الاستثمارية في العراق والاقليم أصبحت غير جاذبة للاستثمار.والجدول رقم (٣) يوضح إجمالي رأس المال المستثمر المحلي والاجنبي في إقليم كوردستان العراق .

الجدول رقم (٣)

إجمالي رأس المال المستثمر(المحلي والاجنبي) في إقليم كوردستان للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦) مليون دولار

السنوات	رأس المال المستثمر بالدولار الامريكي	النسبة الى اجمالي الاستثمار
2006	438308	٪ ٠.٩٣
2007	3814820	٪ ٨.١٢
2008	2030836	٪ ٤.٣٣
2009	4289230	٪ ٩.١٤
2010	4786526	٪ ١٠.١٩
2011	3413035	٪ ٧.٢٧
2012	6017142	٪ ١٢.٨٢
2013	12341136	٪ ٢٦.٢٨
2014	3782293	٪ ٨.٠٦
2015	3945865	٪ ٨.٤٠
2016	2050619	٪٤.٣٧
المجموع	46953528	٪ ١٠٠

المصدر: هيئة الاستثمار في إقليم كوردستان متوفر على الموقع الالكتروني

www.kurdistan investment.org

أن متطلبات توسيع عملية الاستثمار ورفع نسبة مساهمته في التنمية الاقتصادية تتطلب تفعيل نشاطات هيئة الاستثمار لاسيما في مجال رسم الخارطة الاستثمارية للإقليم،وما يتبع ذلك من الإعلان عن الفرص الاستثمارية في وسائل الإعلام والمواقع الالكترونية للهيئة والموقع الرسمي للحكومة،والعمل على التعاون مع الجهات ذات الصلة في الترويج لتلك الفرص لتأمين استقطاب وجذب الاستثمارات الخارجية وتشجيع الاستثمارات المحلية وضمان مساهمتها الفعلية في عمليات تنمية الإقليم

اقتصاديا واجتماعيا،كما أن من المهم أن يصاحب كل ذلك تبسيط وتسهيل الإجراءت وتقديم الخدمات السريعة للمستثمرين وعلى وفق أسلوب النافذة الواحدة،وقد نجح الإقليم نسبيا في تنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية. إذ تشير البياتات إلى أن الاستثمار الإجنبي شكل نسبة١٣.٦٪ من أجمالي الاستثمارات المسجلة في للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٦ بمبلغ أجمالي قدره ٤٦٩٥٣٥٢٧٧٧٣ مليون دولار،في حين كانت نسبة مساهمة الاستثمارات المحلية ٧٨.٤١٪من إجمالي الاستثمارات في الفترة نفسها والبالغة٣٦٨١٥٨٨٦ مليون دولار(هيئة الاستثمار في الاقليم ،٢٠١٦، ٧٣)،أما الاستثمارات المشتركة فقد بلغت نسبتها ٩٪ من إجمالي الاستثمارات وبميلغ ٤٠٣٢٦٧٢ مليون دولار كما توزعت الاستثمارات الأجنبية والمحلية على محافظات الإقليم الثلاثة كما يوضحها الجدول رقم (٤).

الجدول رقم (٤)

قيمة الاستثمار حسب جنسية المستثمر خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١٦) مليون دولار

جنسية المستثمر	اربيل	السليمانية	دهوك	المجموع	النسبة إلى اجمالي الاستثمار(%)
الاجنبي	٣٥	٢	١٠	٤٧	١٣.٠%
المشترك	١٢	٩	٩	٣٠	٨.٥٩ %
الوطني	٢٩٢	٢٠٣	١٩٥	٦٩٠	٧٨.٤١ %
المجموع	٣٣٩	٢١٤	٢١٤	٧٦٧	١٠٠ %

المصدر: هيئة الاستثمار في إقليم كوردستان،قائمة المشاريع في المجازة في إقليم كوردستان،أربيل،٢٠١٦،ص ٦٩

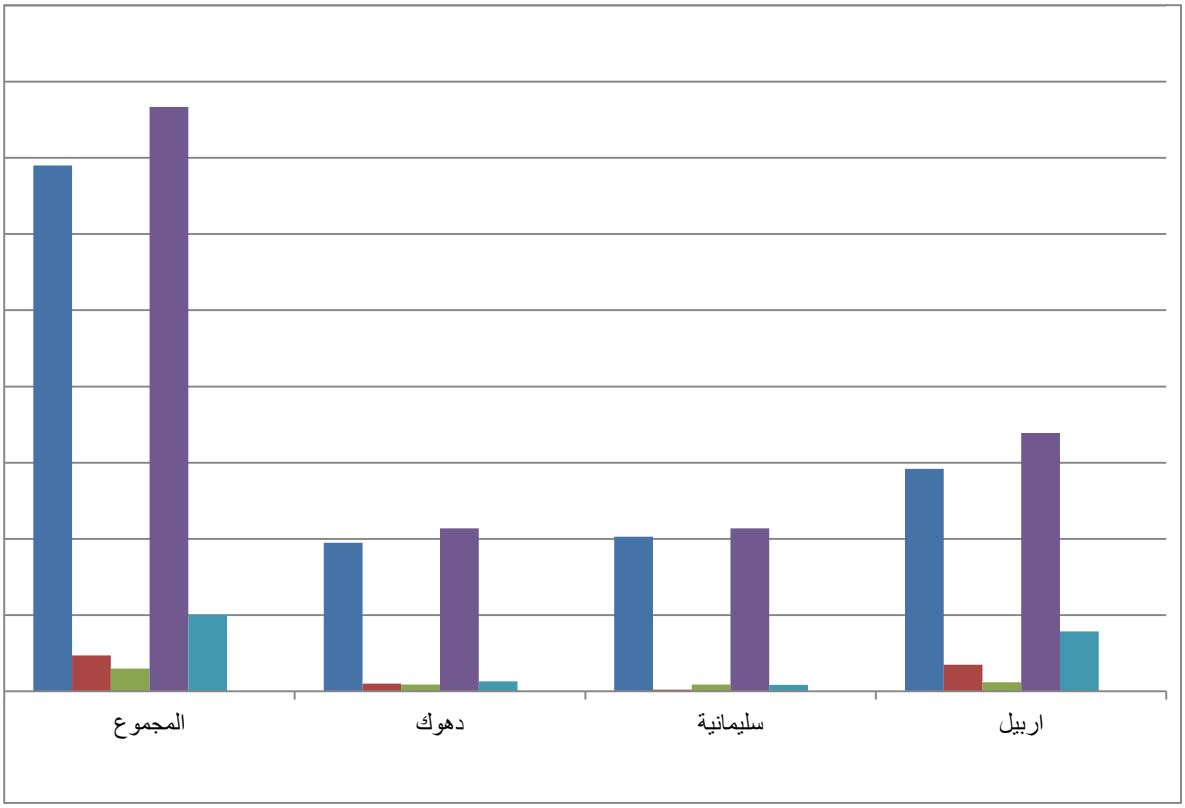

الشكل رقم (١)

قيمة الاستثمار حسب جنسية المستثمر وحسب المحافظات في إقليم كوردستان خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

يتضح من الجدول رقم (١) أن محافظة أربيل حصلت على أعلى نسبة من الاستثمارات المحلية والإجنبية وبلغت(٥٦٪)،تلتها محافظة السليمانية بنسبة(٢٦.٧٪)ثم محافظة دهوك بأقل نسبة وبلغت(١٧.٣٪)،وهذا يدل على عدم عدالة توزيع الاستثمارات بين المحافظات الثلاث وبالتالي فان المنافع من هذه الاستثمارات تركزت بشكل أكبر في محافظة أربيل،غير أن ما يجب الإشارة إليه هنا هو أن مبالغ الاستثمار الإجنبي المباشر التي تنشرها هيئة استثمار إقليم كوردستان تشمل المشاريع المجازة أي أنها لا تمثل تدفقات فعلية، فإحصائيات الهيئة لا تميز بين ما هو منجز فعلا وبين ماهو قيد الانجاز أو لم تتم المباشرة به فعليا، وهذا مايجعل من البيانات تعطي صورة مضللة وغير واقعية عن تدفقات الاستثمار الإجنبي المباشر،إذ أن تقارير الاستثمار العالمي تشير غالبا إلى التدفقات الفعلية للبلد وهو ما يسهل من إمكانية المقارنة بين الدول،أما في حالة بيانات هيئة استثمار إقليم كوردستان فانه من الصعب حصر التدفقات الفعلية السنوية للإقليم وبالتالي إمكانية إجراء المقارنات مع إقاليم أو دول أخرى أو توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية والجدول رقم(٥) يوضح رأس المال المستثمر حسب القطاعات الاقتصادية في إقليم كوردستان للمدة ٢٠٠٦-٢٠١٦ .

الجدول رقم (٥)

رأس المال المستثمر حسب القطاعات الاقتصادية في إقليم كوردستان للمدة (٢٠٠٦– ٢٠١٦)

القطاعات	رأس المال(مليون دولار)	نسبة رأس المال المستثمر في القطاع إلى إجمالي الاستثمار(%)
الاتصالات	٢٢٠٨٩٠٩٤٢	٠.٤٧
الإسكان	١٤٩٨٥٧٨٧٢٠٤	٣١.٩٢
البنوك	٧٥٣٧٠٢٦٦١	١.٦١
التجاري	٤٠٦٤٩٠٨٥١٢	٨.٦٦
التعليم	٧٠٨٦٣٧٩٥٨	١.٥١
الخدمات	٨٤٩٧٧٧١٥	٠.١٨
الرياضي	٩٢٧١٧٦١٥	٠.٢٠
الزراعي	٧٢٥٠١٩٦٦٦	١.٥٤
السياحي	٦٨٤٨٧٠٢٨٩٥	١٤.٥٩
الصحي	٨٩٣٨٨١١٢٧	١.٩٠
الصناعي	١٧٤٥٧٧٨٠٠١١	٣٧.١٨
الفني	١٢٣١٧٤٦٧	٠.٠٣
النقل	١٠٤٢٠٤٠٠٠	٠.٢٢
المجموع	٤٦٩٥٣٥٢٧٧٧٣	١٠٠

المصدر:هيئة الاستثمار في إقليم كوردستان،قائمة المشاريع الاستثمارية المجازة في الإقليم ،أربيل،٢٠١٦،ص ٦٧

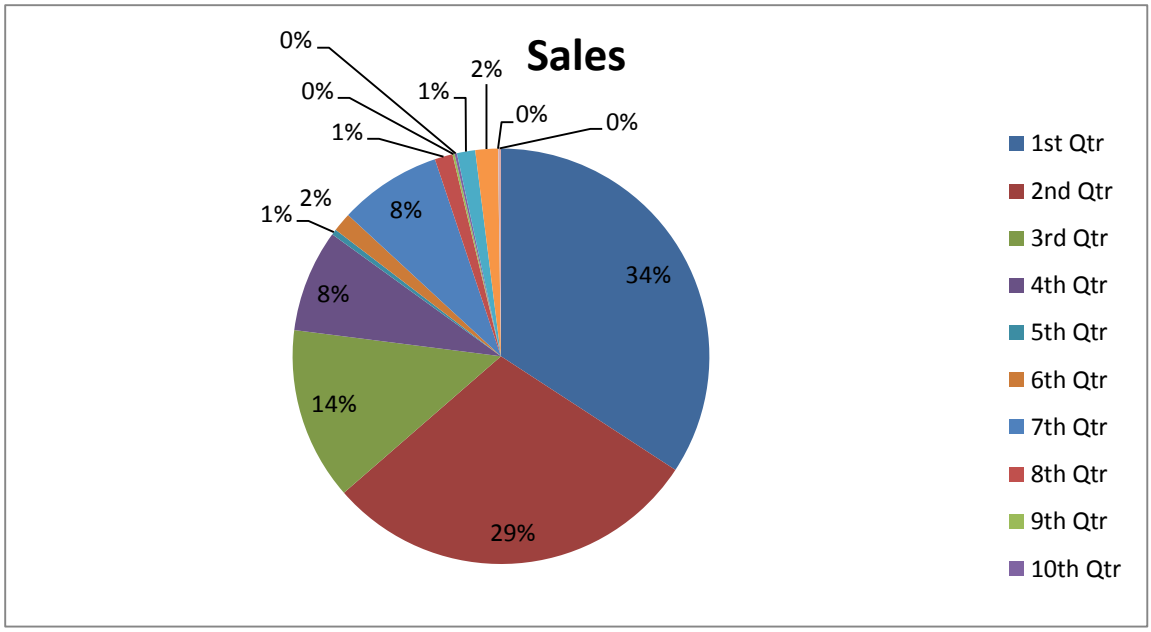

الشكل رقم (٢)

يوضح الاستثمار حسب القطاعات وقيمة رأس المال المستثمر في الاقليم للمدة (٢٠٠٦– ٢٠١٦)

يوضح من الشكل رقم (٢) أن القطاع الصناعي حصل على أعلى نسبة من الاستثمارات وهي تقترب من النصف(٣٧.١٨٪)،تلاه قطاع الإسكان بنسبة(٣١.٩٢٪)ثم قطاع االسياحة بنسبة(١٦٪) يليها القطاع التجاري بنسبة (٩٪) والأرقام المذكورة تظهر أن رؤوس الأموال المستثمر ليست بمستوى الطموح،خصوصا في مجال البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية الحيوية،ولاسيما القطاع التعليمي والصحي الذي بلغت حصتهما (٢٪) من إجمالي الاستثمارات والقطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي بلغت حصته فقط(٢٪)من إجمالي الاستثمارات،كما أن القطاعين السياحي والتجاري لم تتجه إليهما الكثير من الاستثمارات رغم أنهما من القطاعات الحيوية ذات العائد المجزي،ويعود السبب في ذلك إلى ان للمستثمرين حساباتهم الخاصة التي تختلف عن حسابات الداعي للاستثمار،أهمها النتائج النهائية للجدوى الاقتصادية للمشرع،فترة استرداد رأس المال،نسبة الربح المتوقع،فضلا عن مؤشرات ومؤثرات أخرى ضرورية،مثل القطاع الذي يستثمر فيه،قوة البنية التحتية،الاستقرار السياسي والطمانينة،طبيعة وسلوك واختيار مكان التواجد،ومدى توافق شروط الاستثمارات مع توقعاته أو دراسته مع عوامل أخرى يحدده نوع الاستثمار. وفيما تخص اتجاهات تدفق الاستثمارات الأجنبية فان الجدول(٦) يوضح أن بعض الدول العربية منها الامارات العربية ولبنان بالاضافة الى دولة الجوار تركيا كان لهم النصيب الأكبر من هذه الاستثمارات وكما يلي:

الجدول رقم (٦)

الاستثمار الأجنبي حسب دولة المستثمر في إقليم كوردستان للمدة (٢٠٠٦– ٢٠١٦)

الدولة	رأس المال المستثمر بالدولار	نسبة الاستثمار إلى مجموع الاستثمار الأجنبية	نسبة الاستثمار إلى إجمالي الاستثمارات الإقليم
الأردن	٨٠٠٠٠٠٠	٠.٢٠	٠.٠٢
السويد	١٣٥٠٠٠٠٠	٠.٢٢	٠.٠٣
الكويت	١٠٥٧٠٠٠٠	٠.١٧	٠.٠٢
ألمانيا	٨٠٠٥٥٧١٢	١.٣١	٠.١٧
أمريكا	١١٥٨٢٢٩٢٥	١.٩٠	٠.٢٥
بريطانيا	٢٠٥٧٢٠٠٠٠	٣.٣٧	٠.٤٤
تركيا	١٠١٥١٨٢٧٣٠	١٦.٦٣	٢.١٦
فرنسا/لبنان	٧٠٨٢٢٠٧	٠.١٢	٠.٠٢
لبنان	١٠١٦٢٨١٩٧١	١٦.٦٥	٢.١٦
مصر	١٥٠٠٠٠٠٠٠	٢.٤٦	٠.٣٢
نيوزلندا	١٣٩٣٨٩٨٥٠	٢.٢٨	٠.٣٠
الامارات	٣٣١٤٢١٦٠٠٠	٥٤.٢٩	٧.٠٦
ايران	٢٥٤٤٠٨٠٢	٠.٤٢	٠.٠٥
روسيا	٢٨٠٥٦٧٠	٠.٠٥	٠.٠١
جورجيا	٦٠٠٠٠٠	٠.٠١	٠.٠٠
سوريا	٨٣٠٠٠٠٠	٠.١٤	٠.٠٢
المجموع	٣,٩١٩,٩٤٦,٣١٦	١٠٠	١٣.٠٠

المصدر:هيئة الاستثمار في إقليم كوردستان،قائمة المشاريع المجازة في إقليم كوردستان،أربيل٢٠١٦،ص٧١–٧٢.

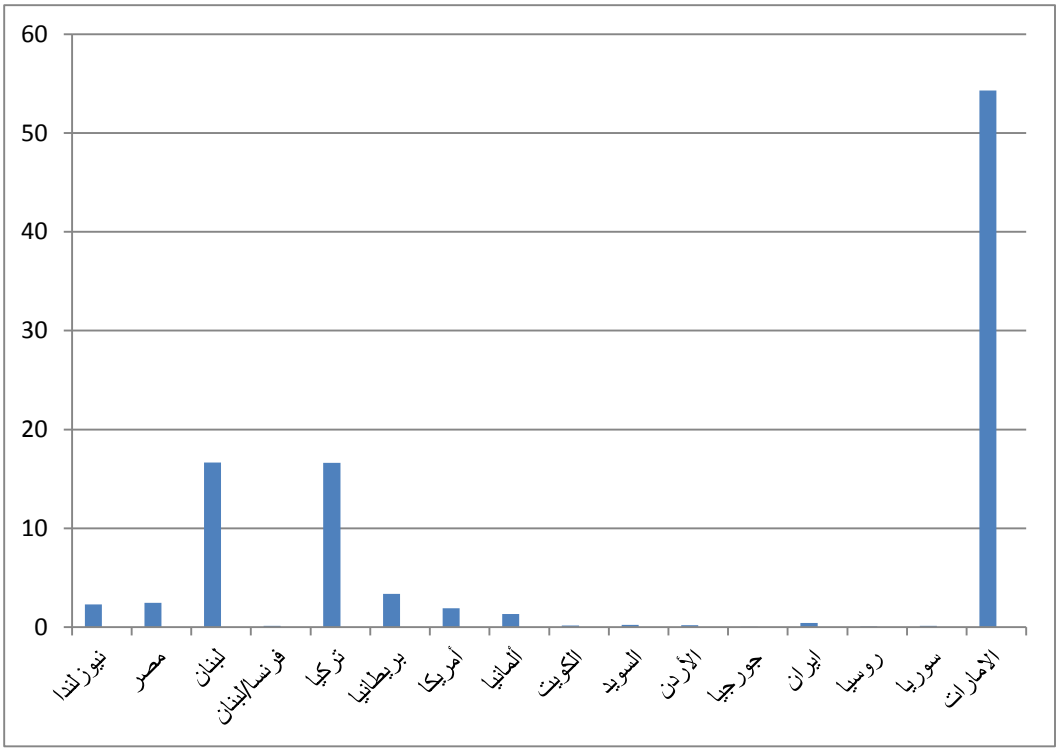

الشكل رقم (٣)

يوضح الاستثمار الأجنبي حسب دولة الاستثمار في إقليم كوردستان للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

يوضح الشكل رقم (٣) ان دولة الامارات العربية المتحدة قد احتلت المرتبة الأولى من بين الدول المستثمرة في الإقليم رغم استثمارها في ثلاثة مشاريع فقط وجاءت لبنان بالمرتبة الثانية، وتركيا بالمرتبة الثالثة، وبعدها الدول الاخرى من حيث المشاركة في الاستثمار والمشاريع الاستثمارية في الاقليم ، من هنا نستنتج أن الدول القريبة جغرافيا من الإقليم كان لها النسبة الأكبر او حصة الاسد من مجموع الاستثمارات القائمة في الاقليم خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١٦).

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: الاستنتاجات

١. لقد مر الاقتصاد العراقي بصعوبات بالغة ومعقدة امتزجت فيها عوامل سياسية واقتصادية انعكست بشكل سلبي على أداء اقتصاد إقليم كوردستان مما إلى زيادة حدة الاختلالات الهيكلية وتأرجح مساهمات القطاعات المكونة له.

٢. ساهم الاستثمار الخاص بنسبة اكبر من الاستثمار الحكومي مما يؤشر بوضوح ضعف السياسات الحكومية في هذا الاتجاه.

٣. جاء توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة غير متوازنا مما خلق نمو غير متوازن للقطاعات المختلفة أيضا ،وكانت الاهمية النسبية للقطاعات مختلفة حيث احتل القطاع الصناعي المرتبة الاولى بنسبة (٣٧.١٨ ٪) ويأتي بعدها قطاع الاسكان بالمرتبة الثانية بنسبة (٣١.٩٢ ٪) من بين القطاعات الاقتصادية من حيث راس المال المستثمر . .

٤. استحوذت محافظة اربيل على اكثر من نصف عدد المشاريع الاستثمارية المرخصة من بين مجموع المشاريع الاستثمارية ، وتأتي بعدها محافظة السليمانية ، في حين لم تستحوذ محافظة دهوك الا على القليل من هذه المشاريع .

٥. يعد الاستثمار بكافة أشكاله أداة مهم في خلق التراكم الرأسمالي وتحقيق فائض اقتصادي يمكن من خلاله معالجة الاختلالات التي يعاني منها اقتصاد إقليم معين أو بلد معين ، ويساهم في تفعيل وتنشيط وتحفيز القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة المساهمات النسبية للقطاعات المكونة له.

ثانياً: المقترحات

١. إستكمالاً للمتطلبات المنهجية وتأسيساً على ما تم التوصل إليه من استنتاجات وجدنا من المفيد تقديم المقترحات الآتية:-

٢. تفعيل وزيادة دور هيئات الاستثمار في كافة المحافظات في خدمة المستثمر من خلال وجود نظم موحدة يجري من خلالها تقديم الخدمة لكافة المستثمرين في المحافظات المختلفة مع ضرورة توفير الكوادر المؤهلة لإداء الخدمة لتلك الهيئات.

٣. ضرورة وضوح الاطار التشريعي الحاكم للاستثمار امام المستثمرين، مما يساهم في خلق نوع من الامن لدى المستثمرين المرتقبين، وضمان العدالة في المنازعات المتعلقة بالاستثمار.

٤. تهيئة مناخات سياسية وقانونية شفافة وملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في الإقليم ، وترسيخ بيئة آمنة للاستثمارات المحلية والاجنبية لكي تلعب دوراً مهماً في رسم المناخ الاقتصادي بشكل عام والاستثماري بشكل خاص.

٥. ضرورة توظيف مختلف السياسات الاقتصادية(المالية والتجارية والنقدية) بإتجاه تشجيع جذب الاستثمارات الاجنبية التي تخدم التنمية الحقيقية في الإقليم.

٦. ضرورة وضع قوائم توضح ترتيب الاولويات للمجالات الاستثمارية التي يحتاج اليها الاقتصاد وهو ما يتضمن تحديد الاهمية النسبية للمشروعات المختلفة ، وتركيز الجهود الجاذبة للاستثمار الاجنبي وزيادة الاستثمار المحلي في المجالات ذات الاولوية في هذا السياق.

٧. زيادة الاهتمام ببرامج الترويج لجذب الاستثمارات الاجنبية من خلال وضع خريطة استثمارية توضح فيها أهم الفرص الاستثمارية الموجودة وتوزيعها القطاعي والجغرافي بهدف تزويد المستثمرين بمعلومات دقيقة وموثقة عن الظروف الاستثمارية في الإقليم، وضرورة إضفاء صفة الاستمرارية على هذه البرامج من خلال توفير الدعم المالي والبشري لها، لتعريف تلك الفرص محلياً وإقليمياً ودولياً.

قائمة المصادر

التقارير والنشرات الرسمية :

حكومة إقليم كوردستان ، وزارة الزراعة والموارد المائية لحكومة اقليم كوردستان ، المديرية العامة للتخطيط ، ٢٠١٦، اربيل ، بيانات غير منشورة .

حكومة إقليم كوردستان ، وزارة التخطيط،خطة التنمية الشاملة لإقليم كوردستان للسنوات،٢٠١٢-٢٠١٦، ،أربيل،اذار ٢٠١١.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،(2004)،مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، الكويت،الكويت.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،(2006)، مناخ الاستثمار في الدول العربية (2006). الكويت،الكويت.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،(2005)،مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، الكويت،الكويت.

هيئة الاستثمار في إقليم كوردستان،قائمة المشاريع المجازة في إقليم كوردستان،أربيل،٢٠١١

حكومة اقليم كوردستان ، وزارة التخطيط ، هيئة احصاء الاقليم ، قسم السكان والقوى العاملة، ٢٠١٦.

الرسائل والأطاريح الجامعية:

١-احمد، محسن إبراهيم، (1994)، واقع القطاع الزراعي في إقليم كوردستان/العراق وسبل تنميته خلال المدة – 1993) (1974، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين/أربيل.

٢-حمد، نوزاد حمد، (2002)، الهياكل الإرتكازية ومصادر تمويلها مع إشارة خاصة لإقليم كوردستان/العراق، دراسة تحليلية للفترة (1985 – 2000)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين/أربيل.

٣-ارشيح ،خولة ،٢٠٠٦ ، مناخ الاستثمار في العراق،أطروطة دكتواره غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة.

٤- عبدالله، إدريس سليمان، (2005)، العوامل المؤثرة في تطوير السياحة بمحافظة أربيل وتحليلها دراسة ميدانية للمدة (2004-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين/أربيل.

٥- عزيز، كولدران عبد الرحيم، (1999)، واقع النشاط التجاري في إقليم كوردستان/العراق، دراسة تحليلية للفترة (1993-1998)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك.

ج- البحوث والدوريات:

١- أبو بكر، صلاح الدين عثمان، (2005)، الفرص الاستثمارية في إقليم كوردستان/العراق، دليل غرفة تجارة وصناعة أربيل، مطبعة الحاج هاشم، أربيل .

٢- البيلاوي ، حازم واخرون (٢٠٠٥)،المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي،دراسة معدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جامعة الدول العربية،(صندوق النقد العربي، أبو ظبي).

٣- السامرائي ، دريد محمود (٢٠٠٦)،الاستثمار الأجنبي الموقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

٤- حبيب وعبدالغني ، كاظم و د.جعفر (٢٠٠٧)،مشروع حول الخطرط الأساسية لإستراتيجية التنمية في إقليم كوردستان العراق،الحوار المتمدن،العدد ٢٠٣٠، ٢٠٠٧/٩/٦.

٥- الداهري،عبد الوهاب مطر(٢٠٠٠)،"توفير الغذاء للشعب العراقي من الانتاج الزراعي العراقي،مجلةبغداد للعلوم الاقتصادية والادارية،العدد الثالث.

٦- مصباح كمال (٢٠١٤)، التأمين في كردستان العراق: دراسات نقدية (مكتبة التأمين العراقي، طبعة إلكترونية .

٧- علي، جمان حسن(٢٠١٢)، الاصلاح المصرفي الحكومي.الواقع.الافق، بحث مقدم الى ورشة العمل المنعقد بتاريخ ٢٦-٥-٢٠١٢ تحت شعار القطاع المصرفي وسياسة الاصلاح في القطاع الحكومي والخاص، المعهد العربي للاصلاح الاقتصادي، بغداد، العراق.

د- الكتب :

طالب، جزا توفيق، (2005)، المقومات الجيويولتيكية للامن القومي في إقليم كوردستان، مركز كوردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية ،العراق.